إطلالة على المشهد الاقتصادي في العراق

آفـــاق التـنـمـيـة وفـرص الاسـتـثـمـار والـتـعـاون

□ د. أحمد ابريهي علي

حركة تجارية متواصلة (ارشيف)

يقدر سكان العراق هذا العام ٣٢ مليون نسمة، وقد يصل ناتجه المحلي الإجمالي ١٦٠ مليار دولار مع زيادة مورد الصادرات النفطية إلى حوالي ٩٥ مليار دولار، مع المستوى الحالي للأسعار، عندما ترتفع الصادرات النفطية إلى متوسط يومي في مدى ٢٤٠٠ ألف برميل يوميا ، بعد أن كانت قيمة الصادرات النفطية ٨٣ مليار دولار في العام الماضي. ولذلك من الممكن تعزيز تخصيصات الاستثمار الحكومي في الموازنة العامة كي تتجاوز مبلغ ٣٢ مليار دولار الذي أقرت به من المجلس النيابي الاتحادي. ولو اقترنت زيادة الموارد بتشخيص التخصيصات الزائدة وحذفها يصبح ضمان الحد الأدنى من الدخل للعائلة العراقية في حدود المتناول إذا ما اتجهت الإعانات النقدية إلى العوائل واطئة الدخل أو العاجزة عن اكتسابه. أي إن زيادة الموارد إلى جانب تدقيق التصرف بها تسمح بإزالة فقر الدخل وتنشيط الاستثمار في البناء التحتي، لإرساء المقومات الموضوعية للنهضة الاقتصادية وتعزيز الرفاه والانسجام الاجتماعي.

إن عجز البناء التحتي، بما فيه طاقة التوليد وتوزيع الكهرباء وأبنية الخدمات العامة وشبكات الصرف الصحي ، يمثل تحديا للإدارة الاقتصادية ، يتطلب مواجهته بالإصرار على رفع القدرة الوطنية للإعمار في العراق وما تقتضيه هذه المهمة الكبيرة من تطوير قطاع المقاولات وأنشطة البناء والتشييد وما يتصل بها من فروع الإنتاج والخدمات . وأيضا ، تحسين إدارة البرامج الاستثمارية والمشاريع في القطاع العام. لأن التمويل وحده لا يكفي بل لابد من تنمية الفاعلية التي تتجسد بالانجاز ومن ثم الكفاءة . وما زال العراق ينتظر إقدام القطاع الخاص على تكوين شركات بالحجم والإمكانات التقنية والإدارية التي تمكنه من تنفيذ المشاريع الكبيرة ذات المواصفات العالية والتي تتطلب معرفة واسعة بالخبرة الدولية ومناشئ التجهيز ذات الاعتمادية العالية. ويستفيد القطاع الخاص العراقي من الشراكة العربية والدولية لبلوغ هذه الغاية. إضافة إلى الرغبة الأكيدة لحضور الشركات الكفوءة من دول المنطقة والعالم للإقامة في العراق والتنافس على التزام تنفيذ المشاريع والإسهام في استكمال البناء التحتي والانطلاق إلى مرحلة النمو الموسع.

لقد التزم العراق في التشريع والسياسة نظام الاقتصاد الحرّ مع توفق المجتمع على هذا التحول، وقد تجلى ذلك في الانفتاح التجاري والمالي دون أية قيود على حركة السلع ورؤوس الأموال والمعلومات والاتصالات. وتخلت الدولة عن الاستثمار الإنتاجي والإنتاج السلعي والتدخل في الأسعار والأسواق مع إتاحة العملة الأجنبية للجميع بانتظام وحسب الطلب مع استقرار أسعار الصرف . ولكن القطاع الخاص لم يتمكن لحد الآن من أداء الدور التنموي الذي كان منتظرا منه، عند التحول بالكامل إلى نظام الاقتصاد الحر، وهذا تحد آخر يحاول العراق بالسبل الممكنة كافة التغلب عليه. وأعدت الكثير من الدراسات حول بيئة الأعمال العراقية ومطالب المستثمرين لتشخيص العقبات ، ولكن الأسباب التي رشحتها الدراسات، مثل بيروقراطية دوائر التراخيص ومشكلة تخصيص الأراضي والخروق الأمنية، كلها لا تكفي لتفسير ضآلة الاستثمار الخاص. اخذين بالاعتبار وفرة الأموال والحاجة الملحة لاستئناف التنمية لامتصاص البطالة والبطالة المقنعة، وتنشيط توليد الدخل من غير النفط الخام، إضافة إلى الإحساس بالأهمية الحاسمة لبناء قاعدة إنتاجية عريضة للاقتصاد العراقي. وربما أسهم غياب الريادة التنظيمية لدى القطاع الخاص الوطني وافتقاره إلى الاطلاع الدولي والمعلومات لانتقاء التقنيات والتصاميم وفنون الإنتاج المناسبة، لبنية التكاليف والأسعار النسبية والبيئة وعلاقات العمل في العراق، في التلكؤ لحد الآن.

إن القوانين الحاكمة للاستثمار تسمح وتشجع المبادرات الاستثمارية الطموحة في القطاعات كافة ، وتساعد وفرة القوى العاملة المتعلمة والأعداد الكافية من الاختصاصات الهندسية والعلمية والفنية وفي المحاسبة والإدارة وسواها على نجاح المشاريع في مرحلة التأسيس والتشغيل. ومن المتوقع أن تحظى المشاريع الرائدة والكبيرة للمستثمرين العراقيين ومن الدول الأخرى ، على حد سواء ، بالعناية من لدن متخذي القرارات والمسؤولين ذوي الصلاحية بما يساعد على تبسيط وتسريع إجراءات التأسيس وتسهيل اندماجها في بيئة الأعمال العراقية.

لقد شجع العراق الشركات وأصحاب الأعمال والمستثمرين في الدول العربية كافة ودول العالم الأخرى للمشاركة في تنفيذ المشاريع العامة . ودعاها للاستثمار في القطاعات السلعية وخاصة الصناعة وكذلك في السكن والخدمات بمختلف الصيغ المناسبة وروج لقائمة طويلة من الفرص الاستثمارية ، ومازالت الاستجابة أدنى مما كان يتوقع. وقد أسهمت، فيما يبدو، الأصداء الإعلامية لوقائع العنف والانطباعات التي تولدها والجهات الصانعة للرأي العام في البلاد العربية في هذا الإحجام

الذي أضاع الكثير من المكاسب للعراق والدول الأخرى في السنوات الماضية. ولقد رسمت صورة العراق تحت تأثير المواقف الأيديولوجية والسياسية بالشكل الذي أخر إعادة الإعمار واستئناف التنمية. ولعل الظروف قد تغيرت وأبدى الأشقاء والجيران استعدادا أكبر للانفتاح على العراق والتعاون على الانتفاع المتبادل في مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة ولهذا التوجه ثمرات طيبة في الرخاء والأمن والسلام للجميع. ومن المعلوم أن الجهد التنموي المنتظر في العراق ضخم ومستمر ومتصاعد نتيجة لنمو السكان والسكن الحضري على وجه الخصوص و الاحتياجات المتراكمة في القطاعات كافة. ومنها التعليم والصحة وخدمات المدن بما فيها شبكات المياه والصرف الصحي وما يرتبط بها من أعباء إعادة توجيه النفايات السائلة بعيدا عن الأنهار. هذا إلى جانب شبكات الري والمبازل واستصلاح التربة للنهوض بالزراعة والاستجابة لاحتياج الأمن المائي والغذائي في الأمد البعيد. كما إن قطاع النفط الخام يحتاج لتنفيذ عقود الاستثمار إلى خدمات شركات متخصصة في مجالات عدة إضافة إلى المهمات الاستثمارية لوزارة النفط في توسيع خطوط نقل النفط الخام وأنظمة الخزن من الحقل إلى منافذ التصدير والموانئ وتسهيلات التحميل وغيرها. وفي أنشطة الغاز هناك الكثير من فرص الاستثمار مع الأخذ بالاعتبار الاستخدامات الداخلية وما تقتضيه من شبكات النقل ومعامل التعبئة والتوزيع وآفاق التصدير. والاستثمار في صناعة التصفية، وجميع الصناعات التي تستخدم الهيدروكاربونات مادة أولية لها والصناعات كثيفة الطاقة . والعراق بحاجة إلى النهوض بقطاع الصناعة التحويلية لأهميته الفائقة في التنويع والتشابك الاقتصادي وامتلاك ناصية التقنيات المعاصرة ومواكبة تطورها من خلاله. وكان قطاع الكهرباء عقبة في السنوات الماضية وهو الموضع الرئيس للشكوى من الأهالي وقطاعات الأعمال على حد سواء، ولذلك فإن التوسع السريع في قدرات التوليد والنقل والتوزيع قد يحدث آثارا ايجابية على نطاق واسع من جهة خفض التكاليف وتحفيز الإنتاج والرفاه العائلي وتحسين بيئة المدن.

إن إعادة بناء الإدارة الحكومية في العراق ، بالتوازي مع الجهد التنموي، ضرورية حسب مقتضيات الكفاءة والنزاهة والعدالة وبالانسجام مع نظام الاقتصاد الحر واللامركزية. والنجاح في هذا الميدان له الدور الأكبر في ضمان حسن التصرف بموارد النفط والمال العام.

ومن المعلوم أن العراق مهيأ للتفاعل الايجابي مع برامج الاستثمار للتكامل الاقتصادي العربي وخاصة في مشاريع الربط البحري والبري والجوي. وله مبادرات معلنة في هذا المجال ومقترحات ومباحثات. إضافة إلى التعاون في تبادل الخبرات في الإدارة والسياسات الاقتصادية والمالية والتدابير المعتمدة للتخفيف من الفقر والبطالة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات السكانية المتضررة لمختلف الأسباب.

الاقـتـصـاد في الـقـمـم الـعـربـيـة

□ د. ماجد الصوري

منذ عام ١٩٤٦ وحتى الآن تم عقد عشرات القمم العربية (٣٨) اعتيادية وغير اعتيادية سياسية واقتصادية والآن ستعقد القمة التاسعة والثلاثين . وارتفع عدد الدول المنظمة تحت لواء الجامعة العربية إلى ٢٢ دولة، إضافة إلى أربع دول مراقبة غير عربية. وتبلغ مساحة الدول العربية حوالي ١٤ مليون كم مربع وتعداد نفوسها حوالي ٣٥٠ مليون نسمة، وهي الثاني في العالم من حيث المساحة والرابع من حيث عدد النفوس. وتتمتع بعض الدول العربية بإمكانيات مالية هائلة، وأخرى بموارد بشرية كبيرة، وبعض الدول العربية تتمتع بأراض زراعية شاسعة، وهناك ثروات معدنية مهمة غير النفط والغاز. وفي نفس الوقت هناك ١٤٠ مليون إنسان في هذه الدول يعيشون تحت خط الفقر، أي حوالي ٤٠٪ من السكان، وتحتاج الدول العربية إلى خلق حوالي ٥١ مليون فرصة عمل خلال العشر سنوات القادمة، وذلك حسب إحصائيات إحدى منظمات الأمم المتحدة بالتعاون مع بعض مؤسسات الجامعة العربية. وتبلغ التجارة البينية بين الدول العربية ١٠-١٢ ٪ من إجمالي تجارة الدول العربية.

بالتأكيد إننا عندما نتكلم عن الجامعة العربية فإننا نتكلم عن دول، رغم تكلمها بلغة واحدة مع اختلاف اللهجات، إلا إنها مختلفة في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وأنظمتها السياسية ومستوى الوعي الجماهيري، لكنها في نفس الوقت ذات مصالح مشتركة لو تم الاهتمام بها لاستطاعت أن تحصل على الكثير من المكاسب منفردة ومجتمعة. وخصوصا في خضم التغيرات العالمية التي تسعى الكثير من دوله في تكوين التجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية من اجل الحفاظ على مكتسباتها وتطويرها خصوصا إن بعض الدول العظمى تحاول التوسع، قدر الإمكان، في نشاطها العالمي من اجل تأمين مصالحها وتوسيعها سواء لمصلحة شعوبها أو لمصلحة الطبقات الاقتصادية المسيطرة فيها. ومن المؤكد أن جميع الدول العربية مدركة لأهمية التعامل مع بعضها كمجموعة من اجل المصالح المشتركة، وخصوصا إن ما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية يفوق الكثير من دول العالم منفردة أو مجتمعة. وعلى هذا الأساس هناك إصرار للتعاون حتى على مستوى الحد الأدنى، رغم الاختلاف في طريقة التفكير والإدارة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد استطاعت القمم العربية والجامعة العربية خلال الرحلة الطويلة من عام ١٩٤٦ وحتى الآن تشخيص المشاكل التي تعاني منها الدول العربية والمهام الملقاة على عاتقها ، من اجل التوصل إلى السوق العربية المشتركة، الحلم الذي كان يراود شعوب الدول العربية منذ تأسيس الجامعة العربية، وتم إنشاء أدوات العمل العربي المشترك ممثلة بمجلس الوحدة الاقتصادية والاتحادات النوعية والشركات المشتركة التي انبعثت عنه. وكان ذلك عملا مهما تم شرذمته بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية التي مرت بها الدول العربية خلال فترة العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، وخصوصا بعد المرحلة الجديدة من العلاقات المصرية الإسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية، وما تبعها من تفكك في التوجهات العربية.

لقد حددت القمم العربية الاقتصادية الأخيرة في الكويت وشرم الشيخ الاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي الذي يتم التعامل به، وتحديد أهداف متعلقة بتنمية المجتمعات بشريا وتكنولوجياً واقتصاديا واجتماعيا، وتطوير هياكل العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، مع مواجهة التحديات التنموية ذات الأهمية الخاصة القائمة في الوقت الحاضر، مثل الأمن الغذائي والأمن المائي والربط البري والبحري والربط الكهربائي، واستغلال الطاقة الشمسية، وتكوين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الكمركي المشترك، وتعزيز الاستثمارات العربية المشتركة وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى اعتماد إستراتجية عربية للحد من الكوارث. ومن القرارات المهمة أيضا تأسيس شركات جديدة مع الدول والتكتلات الاقتصادية المختلفة وإنشاء الصندوق العربي المشترك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن تطبيق هذه القرارات الحيوية والأساسية المتعلقة بالإستراتيجية التنموية وبالعمل العربي المشترك، الآن، لا تعتمد على انعقاد القمة العربية من اجل التنفيذ وإنما تعتمد على أجهزة الجامعة العربية المختلفة وعلى جديتها في متابعة تنفيذ هذه القرارات وملاحقة (نعم ملاحقة) الرؤساء والملوك العرب لتوجيه الأجهزة المختصة في بلدانهم للتعاون من اجل ذلك. ومن اجل تنفيذ وتحقيق كل هذه الأهداف، من الضروري أن تعمل الجامعة العربية ومؤسساتها على توفير قاعدة البيانات عن كل الدول العربية في جميع مجالات النشاط الاقتصادية والاجتماعية وبشفافية عالية وتوفيرها لكل مؤسسات العمل العربي المشترك ولجميع المهتمين بشؤون هذا العمل وانعكاساته على الشارع العربي الذي بات يائسا من هذا العمل.

إن تأكيد قمة بغداد على ضرورة متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذتها القمم الاقتصادية السابقة، إضافة إلى القرارات الاقتصادية الأخرى التي اتخذتها القمم العربية الأخرى، واتخاذ القرارات اللازمة من اجل العمل على تحقيقها هي ضمان نجاح هذه القمة على الأقل في المجال الاقتصادي.

قمة بغداد والتحدي الاقتصادي

□ ثامر الهيمص

في قمة عمان العربية الحادية عشر ١٩٨٠ كانت هوية المؤتمر اقتصادية وسبل تفعيل المواثيق والاتفاقات والسوق العربية المشتركة هي أهم السائد آنذاك من السوق العربية المتشكلة عام (١٩٥٧) وما سبقها في تسهيل التبادل التجاري عام (١٩٥٣) صعودا لصندوق النقد العربي (١٩٧٥) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٠) والهيئة العربية للاستثمار والإنماء (١٩٧٦) .

لم نر تفعيلا حقيقيا لما تقدم . ونتيجة ذلك تراجعات حصدنا نتائجها أخيرا، حيث بدأت في انفصال جنوب السودان إذ كان من المفروض أن السودان هي سلة العرب الغذائية سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني وسبقها تدهور الصومال . والأسباب الدولية معروفة ولعل أبرزها العولمة كتحد يسعى إلى تقليص دور الدولة التاريخي في منطقتنا على الأقل في البنية التحتية إذ العولمة تركز جهودها للتعامل مع الشركات عابرة القارات وسحب القطاع الخاص العربي وهذا ما حصل في مجالات كثيرة حتى البنية التحتية التي هي حكومية بامتياز وفي دول العولمة كذلك .

لدينا من المشاريع غير المفعلة ليست بناء على اعتبارات اقتصادية بل الجانب الاقتصادي الوحيد هو القائم لحد الآن يحثنا للتقدم ، فمثلا التجارة البينية العربية تشكل لحد الآن ٣،٩٪ من مجموع تجارة العرب الدولية برغم أن نسبة تجارة العرب من التجارة العالمية لا تتجاوز الـ ٣٪ .

فهذا الفراغ التجاري بين العرب هناك جهات إقليمية ودولية متربصة بالسوق العربية التي أنشئت في (١٩٥٧) احتلت الفراغ خصوصا من دول الإقليم بعدها نهضت برغم أن خط شروعها كان وراءنا، فما هي عوامل عرقلة التجارة البينية ؟ لا شك هو التشابك مع الاقتصادات الدولية والإقليمية ، برغم الكثير من التراجعات في هذه التجارة وهو التضخم المستورد بالبضاعة وضغط الأمن الغذائي الذي يلعب به كورقة سياسية لكثير من الدول العربية.

فالعوامل الداخلية العربية المحبطة للتجارة والسوق العربي وجميع أشكال التكامل هو غياب الإرادة وان وجدت هذه الإرادة فإنها كانت وخصوصا في ستينيات القرن الماضي تسعى لوحدة اندماجية فورية وفشلت الكثير من هذه المشاريع وخلقت ردود فعل لدى الدول المتوحدة ثم نفورا من عمليات الاحتواء التي كان يرنو إليها دعاة الوحدة السريعة . كما إن النمو الاقتصادي يتراجع عندما يزداد التباين في توزيع الدخول والثروات . وهذه ظاهرة عربية تؤدي لعدم الاستقرار الذي كان ومازال سببا أساسيا في انخفاض الاستثمار في الدول العربية، وهذا هو السبب الاقتصادي السياسي للعزلة بين العرب وعدم تفاعلهم الاقتصادي في الاستثمار والتنمية المتكاملة . كما إن هناك مدرسة فكرية فاعلة تقول إن الاندماج في السوق الرأسمالية سيساعد على نمو آلي في تسريع التنمية الاجتماعية في البلدان النامية . نعم هذا الاتجاه يسعى أولا لانجاز مهام صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعروفة أهدافها في خدمة كبار مؤسسيها . فصندوق النقد الدولي يعارض تماما الدعم للمواد الغذائية والمساعدات للشرائح الفقيرة، ولكنه لا يعارض تجارة الأسلحة وما تمتصه من دخول الناس مثلا وحركة العمالة فإنهم يصدرون عمالتهم وخبراتهم ويرفضون العمالة من الدول النامية يمنع الهجرة إلا عبر فلاتر كثيرة . فأين حرية العمالة المواكبة لحركة رؤوس الأموال ؟ إن الصراع هذه المرة اقتصادي بامتياز وبدون أغطية إيديولوجية كما كان في فترة الحرب الباردة السابقة .

فالمطلوب من قمة بغداد الآن على الأقل المباشرة بالمشاريع الأساسية للبنية التحتية وتفعيلها مثل الربط الكهربائي وسكك الحديد والنقل البري والبحري والاستثمار وحركة رؤوس الأموال العربية بأفضليات معروفة للمستثمر العربي خصوصا في الزراعة والصناعة المنتجة لمواد وسلع الحاجات الأساسية . والمباشرة فورا ببناء نظام كمركي عربي يدفع بهذا الاتجاه مع سهول انتقال العمالة العربية بديلا عن العمالة الأجنبية التي تهدد الدول المضيفة الآن . وهكذا في التربية والتعليم والثقافة وبتفعيل رأسمالنا الرمزي وخزين التاريخ العريق .

ولا يفوتنا أن نقول لا يمكن أن تكون هناك تنمية قطرية بدون تنمية عربية شاملة لأن العالم وببساطة أصبح يتعامل وينجح تنمويا من خلال الحجوم الكبيرة من الصين إلى الهند إلى البرازيل وهذه الدول الناهضة النامية احتلت مركز دول عريقة مثل بريطانيا حيث تقدمت عليها البرازيل واليابان تقدمت عليها الصين . وخير وسيلة للذود عن اقتصاد وشعوب امتنا هو الهجوم وليس تلقي الضربات أو الإعانات المالية أو العسكرية . لاسيما نحن مقبلون على حرب باردة جديدة الأبعاد ونحن أقرب الشعوب لها حيث الطاقة لدينا والموقع لاستراتيجي كما إن العصر يتسارع بوتيرة نوعية فريدة .